ملخص أطروحة دكتوراه عن:

أثر تطبيق آليات الحوكمة في تحسين أداء شركات الأعمال اليمنية

دراسة ميدانية لعينة من شركات الاعمال العاملة في محافظة عدن

إعداد الباحثة:

هدى عارف علي حسين

إشـــــــراف:

أ.مشارك د. حسين سعيد المعسي

١٤٤٧هـ -٢٠٢٥م

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى أثر تطبيق آليات الحوكمة في تحسين أداء شركات الأعمال في محافظة عدن، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي ولغرض تحقيق أهداف الدراسة استخدام الاستبانة أداة للحصول على البيانات، وتمثل مجتمع الدراسة في القيادات الإدارية في شركات الأعمال في محافظة عدن؛ إذ اختارت الباحثة عينة قصدية لـ: (٧) شركات أعمال عاملة في محافظة عدن ، وقد وزعت: (١٥٠) استبانة في حين تم استرجعت١٣٦) استبانة، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي والتحليلي، واعتمدت على حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية: (SPSS) للتحليل الإحصائي.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج نورد أهمها، يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق آليات الحوكمة في تحسين أداء شركات الأعمال اليمنية في محافظة عدن عينة الدراسة، وأنه لدى الشركات نظام داخلي يحدد بوضوح الصلاحيات والواجبات الخاصة بمجلس الإدارة، ويتمتع مجلس الإدارة بقدرٍ كافٍ من المؤهلات والخبرات والمهارات، وأن المراجع الخارجي يعمل على تدقيق حسابات على وفق المعايير الدولية والقواعد المهنية المتعارف عليها ويكشف المراجع الخارجي عن أماكن الضعف والخلل ويقيم المخاطر داخل الشركات في الوقت المناسب وبمعالجتها. و**توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات، نورد أهمها،** يجب أن يخضع مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين للمساءلة من المساهمين في اجتماعات الجمعية العمومية؛ لتوفير الحماية اللازمة للمستثمرين وتشجيعهم على الاستثمار، أهمية تطوير الإطار القانوني والتنظيمي؛ وذلك من تحديث وتطوير القوانين والتشريعات المنظمة لعمل الشركات وتطورها، وخاصة قانون الشركات التجارية؛ لتتوافق مع أفضل ممارسات الحوكمة الدولية؛ كذا يجب تفعيل إنفاذ القوانين واللوائح القائمة، وتطبيقها على الشركات كافة؛ لضمان الالتزام بمعايير الحوكمة، وإصدار قوانين ولوائح تنظم حوكمة الشركات، وتحدد مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وحقوق المساهمين وصلاحياتها؛ أهمية أن يتمتع المراجع الخارجي بالاستقلالية والحيادية؛ ولا يمارس مهام أخرى خارجية لمصلحة الشركات وأن يطلع المراجع الخارجي على نظام الرقابة الداخلية، ويحدد مدى فعاليته.

منهجية الدراسة

المقدمـــة:

تبؤات الحوكمة أهمية كبيرة منذ انفجار الأزمة المالية الآسيوية وروسيا والولايات المتحدة، التي كان سببها الفساد الإداري والمالي وتلاعب عديد من الشركات قي قوائمها المالية ووجود فجوة كبيرة بين مرتبات ومكافآت المديرين التنفيذيين في الشركات وبين أداء تلك الشركات؛ فقد أدت هذه الأزمة إلى تكبد كثير من المساهمين خسائر مالية كبيرة وهو ما أدى بالمساهمين إلى أن يعلنوا أنهم ليسوا على استعداد لتحمل نتائج هذا الفساد، وقد نتج عن ذلك الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات والدور الذي تؤديه في التأكيد أن الالتزام بالسياسات والإجراءات الرقابية و دوره في استقرار الأسواق المالية وتحويلها من سوق مضاربة إلى سوق استثمارية، وهذا سوف يؤدي إلى جذب الاستثمارات وتدعيم الاقتصادات؛ بوضع أسس معينة للعلاقة بين مجلس الإدارة والمديرين والمستثمرين وأصحاب المصالح بما يؤدي إلى وجود الشافية في التعامل بين هذه الأطراف، وذلك يؤدي إلى منع حدوث الانهيارات والتقلبات المالية في المستقبل، وقد أصبح من الواضح تمامًا أن تطبيق مفهوم حوكمة الشركات يحدد بدرجة كبيرة مصير الشركات ومصير اقتصاديات الدول.

ولذا فقد أصبحت الحوكمة من أهم الركائز التي تهتم بها الوحدات الاقتصادية، فقد أدت الحوكمة دورًا مهمًّا في مجال الإصلاح المالي والإداري على مستوى القطاعين العام والخاص كذلك اسهمت في تنشيط الاستثمارات الوطنية وزيادتها بالإضافة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية. لذا، تسعى هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق آليات الحوكة في تحسين الأداء في شركات الأعمال في اليمن محافظة عدن.

وتكونت الدراسة من أربعة فصول الفصل الأول خصص للإطار العام للدراسة؛ أما الفصل الثاني فيتحدث عن ماهية حوكمة شركات الأعمال، ويتكون من ثلاثة مباحث، المبحث الأول: نشأة حوكمة شركات الأعمال وتطورها، والمبحث الثاني يتحدث عن مبادئ حوكمة شركات الأعمال ومحدداتها ومتطلباتها، اما المبحث الثالث فسيعرض مراحل تطبيق حوكمة شركات الأعمال، كما سيعرض بعض التجارب الدولية والعربية لحوكمة وواقع تطبيقها في اليمن ، ويتضمن الفصل الثالث دور آليات الحوكمة في تحسين أداء شركات الأعمال، وتكون من ثلاثة مباحث، المبحث الأول: تطرق الى الأداء مفهومة، انواعه، قياسيه، وتحسينه، والمبحث الثاني خصص للمفاهيم المرتبطة بشركات الأعمال، والمبحث الثالث خصص لدور آليات الحوكمة في تحسين أداء شركات الأعمال، واخيرًا الفصل الرابع خصص للدراسة الميدانية إذ تكون من ثلاثة مباحث، المبحث الأول

أورد لمحة عن شركات مجتمع الدراسة وأساليب التحليل الإحصائي، والمبحث الثاني عرض وصفًا لخصائص عينة الدراسة ومتغيراتها، أما المبحث الثالث فقد خصص لاختبار فرضيات الدراسة.

أولًا: مشكلة الدراسة:

تعدّ الحوكمة من الأساليب التنظيمية الحديثة في الإدارة، والتي تضمن استمرارية المؤسسات والشركات وتطورها على الصعيدين الخاص والعام؛ إذ تعمل على خلق بنية تنظيمية قوية تكون منتجة ومنافسة للقيام بفعالية في تحسين أداء الشركات وتحقيق التنمية الاقتصادية، ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

هل يوجد أثر لتطبيق آليات الحوكمة في تحسين أداء شركات الأعمال في اليمن محافظة عدن؟

وينعكس هذا التساؤل الرئيس في التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما مدى توافر تطبيق آليات الحوكمة الداخلية والخارجية في شركات الأعمال اليمنية محافظة عدن؟
- ما مستوى تحسين الاداء لشركات الأعمال اليمنية في محافظة عدن؟
- هل هناك أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لآليات الحوكمة الداخلية في تحسين إداء شركات الأعمال اليمنية في محافظة عدن؟
- هل هناك أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لآليات الحوكمة الخارجية في تحسين إداء شركات الأعمال اليمنية في محافظة عدن؟
- هل توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في آراء عينة الدراسة تجاه آليات الحوكمة في تحسن اداء شركات الأعمال اليمنية في محافظة عدن عينة الدراسة تعزى للخصائص الشخصية للمبحوثين: (النوع، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، والوظيفة الحالية)؟

ثانيًا: أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من تناولها موضوع الحوكمة باعتباره موضوع حديث ومهم على مستوى الدول والشركات وإبراز مزاياها وكيفية الاستفادة منها وبما ينعكس ايجابًا في تحسين أداء شركات الاعمال في اليمن وصولًا الى تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه الاقتصادي.

وتتمثل الأهمية بصورة واضحة في الآتي:

١-الأهمية العلمية:

أ- إبراز أهمية آليات الحوكمة في تحسين أداء شركات الأعمال اليمنية في محافظة عدن.

ب-تأكيد عناصر آليات الحوكمة بوصفها آليات حديثة غير تقليدية تمكن شركات الأعمال من مواجهة التحديات والمشكلات التي تعترضها.

٢-الأهمية العملية:

أ- إمكانية استفادة شركات الأعمال اليمنية في محافظة عدن من نتائج الدراسة الحالية وتوصياتها في زيادة التأثير الإيجابي لآليات الحوكمة في تحسين أداء أعمالها.

ب- إمكانية استفادة الشركات المماثلة من الدراسة تجاه آليات الحوكمة وتحسين الأداء في تعزيز فهمها لبيئة أعمالها وتحسين ادائها.

ثالثًا: أهداف الدراسة:

تنطلق الدراسة من هدف رئيس يتمثل في: (التعرف على آثر تطبيق اليات الحوكمة في تحسين أداء شركات الاعمال اليمنية العاملة في محافظة عدن).

ويتفرع من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف إلى مستوى توافر آليات الحوكمة الداخلية والخارجية في شركات الاعمال اليمنية في محافظة عدن.
- تحديد مستوى توافر تحسين اداء في شركات الاعمال اليمنية في محافظة عدن.
- اختبار وجود آثر معنوي لتطبيق اليات الحوكمة الداخلية في تحسين اداء في شركات الاعمال اليمنية في محافظة عدن.
- اختبار وجود آثر معنوي لتطبيق اليات الحوكمة الخارجية في تحسين اداء في شركات الاعمال اليمنية في محافظة عدن.
- التعرف على إذا ما كانت هناك فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في اراء القيادات الإدارية في شركات الاعمال اليمنية العاملة في محافظة عدن تجاه آليات الحوكمة و تحسن أداء الشركات تعزى للخصائص الشخصية للمبحوثين: (النوع، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخدمة، والوظيفة الحالية).

- التوصل إلى عدد من النتائج التي في ضوئها يمكن صياغة عدد من التوصيات لشركات الأعمال اليمنية في محافظة عدن.

خامسًا: فرضيات الدراسة:

تعُّد الفرضية تفسيرًا مؤقتًا أو إجابة محتملة للأسئلة، التي وضعتها الباحثة في مشكلة البحث، فمن أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار الأنموذج الافتراضي، صيغت عددا من الفرضيات الرئيسة والفرعية التابعة لها على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسة الأولى: (لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق آليات الحوكمة الداخلية في تحسين أداء شركات الأعمال في اليمن محافظة عدن).

الفرضية الرئيسة الثانية: (لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق آليات الحوكمة الخارجية في تحسين أداء شركات الأعمال في اليمن محافظة عدن).

الفرضية الرئيسة الثالثة: (لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق آليات الحوكمة في تحسين أداء شركات الأعمال في اليمن محافظة عدن)

الفرضية الرئيسة الرابعة: "لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في آراء القيادات الإدارية في شركات الأعمال اليمنية العاملة في محافظة عدن تجاه آليات الحوكمة، وتحسين أداء الشركات تُعزى لتباينهم في الخصائص الشخصية والوظيفية المتمثلة بـ: (النوع، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخدمة في الشركة، والوظيفة الحاليَّة)".

سادسًا: مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من القيادات الإدارية لسبع من شركات الأعمال العاملة اليمنية في محافظة عدن؛ فقد عمدت الباحثة إلى أخذ عينة من الشركات وعددهم:(٧) وقد أُخذت عينة قصدية من المديرين في الشركات وعددهم:(١٣٦) فردًا من مجتمع الدراسة.

سابعًا: حدود الدراسة:

تتمثل في الحدود الآتية:

١- **الحدود الموضوعية:** وهي حدود متغيرات الدراسة، التي تمثلت بالمتغير المستقل آليات حوكمة الشركات بأبعادها: (الآليات الداخلية المتمثلة؛ في مجلس الإدارة، ولجنة التدقيق، ولجنة المكافآت، ولجنة التعيينات، والمراجعة الداخلية، والآليات الخارجية، المتمثلة في، المراجعة الخارجية، والتشريعات والقوانين، والاندماج والاكتساب، والمنافسة في سوق العمل)، تحسين أداء شركات الأعمال بوصف متغيرًا تابعًا.

٢- **الحدود المكانية:** وهي شركات الأعمال اليمنية في محافظة عدن.

٣- **الحدود الزمنية:** تتمثل مدة جمع البيانات الخاصة بالجانب العملي للدراسة في المنظمة المبحوثة وشرحها وجمعها وإجراء المقابلات الشخصية لتحديد مشكلة الدراسة وتفسير النتائج، وهي المدة من: ٢٠٢٤م- ٢٠٢٥م.

٤- **الحدود البشرية:** القيادات الادارية في شركات الاعمال في محافظة عدن.

ثامنًا: منهج الدراسة:

اعتمد الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي؛ إذ اعتمد على المنهج الوصفي في وصف خصائص عينات الدراسة لآليات الحوكمة وتحسين أداء شركات الأعمال، في شركات الأعمال في محافظة عدن، واعتمد على المنهج التحليلي في تحليل اختبارات تأثير لآليات الحوكمة في وتحسين أداء شركات الأعمال، واختبارات وجود فروق معنوية تجاه متغيرات الدراسة في شركات الأعمال في اليمن محافظة عدن.

نتائج الدراسة:

أظهرت عمليات تحليل بيانات الدراسة مجموعة من النتائج يمكن عرض أهمها في الآتي:

١- أظهرت النتائج أن شركات الأعمال اليمنية العاملة في محافظة عدن تُظهر التزامًا ملحوظًا بممارسات آليات الحوكمة: (الداخلية، والخارجية) مع تفوق الآليات الداخلية على الخارجية.

٢- تبين أن شركات الأعمال اليمنية العاملة في محافظة عدن تُظهر التزامًا عاليًا بممارسات آليات الحوكمة الداخلية؛ وذلك عبر تفعيل لجنة التدقيق، ومجلس الإدارة، ولجنة التعيينات، والمراجعة الداخلية، ولجنة المكافآت، مع تصدُّر لجنة التدقيق كأكثر الآليات فاعلية.

٣- كشفت الدراسة عن تبني الشركات اليمنية العاملة في محافظة عدن لمستوى جيد من آليات الحوكمة الخارجية، مع إدراك أهمية التشريعات والقوانين، والمراجعة الخارجية، والمنافسة في سوق المنتجات، وإن كان الاندماج والاستحواذ أقل بروزًا.

٤- تبين أن شركات الأعمال العاملة في الجمهورية اليمنية بمحافظة عدن تسعى إلى تحسين أدائها، وتلتزم بممارسات تحسين الأداء، ويتجلى ذلك في سعيها المستمر لاكتساب التقنيات الحديثة، والاستخدام الكفء للموارد، والتركيز القوي على ولاء العملاء وجذب عملاء جدد، بالإضافة إلى اهتمامها بمشاركة العاملين، ودعم الابتكار، وتطوير قدرات الموظفين، وقياس رضاهم، على الرغم من وجود تباين نسبي في تخصيص مبالغ للبحث والتطوير.

٥- تبين أن شركات الأعمال اليمنية العاملة في محافظة عدن تُظهر التزامًا عاليًا بفاعلية مجلس الإدارة، خاصة في تحديد الصلاحيات والواجبات، وكفاءة أعضائه من حيث المؤهلات والخبرات، ودوره الفاعل في وضع الإستراتيجيات، وتعيين القيادات، والتحقق من المدققين، بالإضافة إلى خضوعه للمساءلة، مع وجود سعي لزيادة عدد الأعضاء المستقلين وتوفير المعلومات اللازمة لهم.

٦- أظهرت الدراسة التزام لجنة التدقيق في الشركات اليمنية بمراجعة القوائم المالية، والإشراف على المراجعة الداخلية وضمان فعالية الرقابة والتواصل مع المراجعين الخارجيين، وضمان فعالية نظام الرقابة الداخلية.

٧- تُظهر الشركات اليمنية العاملة في محافظة عدن اهتمامًا واضحًا بدور لجنة المكافآت في تحفيز الأداء بوضع معايير أداء واضحة، وتصميم خطط مكافآت محفزة، وإلزام الموظفين بالقوانين الداخلية، والاستعانة بالاستشاريين عند الحاجة، مع السعي لترقية الموظفين ذوي الكفاءة.

٨- تُولي الشركات اليمنية العاملة في محافظة عدن أهمية كبيرة لدور لجنة التعيينات في ضمان اختيار الكفاءات وتطويرها؛ وذلك بتحليل الاحتياجات الوظيفية، والإعلان عن الشواغر وتقييم المتقدمين، وتحديد إجراءات توظيف واضحة، والتركيز على خبرة وقدرات المديرين التنفيذيين، ومراجعة أداء الموظفين وتحديد احتياجاتهم التدريبية، والالتزام بالقوانين واللوائح المتعلقة بهم.

٩- تبين التزام المراجعة الداخلية في الشركات اليمنية بضمان استقلالية المراجع الداخلي؛ إذ يتمتع المراجع الداخلي بالاستقلالية والكفاءة في فحص الأنشطة المالية والتشغيلية، والتأكد من تطبيق السياسات، وتقييم إدارة المخاطر وحماية الأصول، ومراجعة فعالية الرقابة المالية والتشغيلية، وتقديم توصيات لتحسين الأداء.

١٠- اظهرت الدراسة ان المراجع الخارجي في الشركات اليمنية العاملة في محافظة عدن يتمتع بالاستقلالية والحيادية ويقوم بتدقيق الحسابات على وفق المعايير الدولية والكشف عن نقاط الضعف وتقييم المخاطر وفحص السجلات المحاسبية وتقييم إستراتيجية الشركة.

١١- تُظهر التشريعات والقوانين في الشركات اليمنية العاملة في محافظة عدن مستوى عالٍ من التوافر في دعم ممارسات الحوكمة للشركات العاملة، وذلك من فرض معايير المحاسبة والإفصاح، وحماية حقوق الملكية الفكرية، ووضع معايير السلامة والجودة وحماية المستهلك والبيئة، وتشجيع الممارسات المستدامة وتوفير بيئة مستقرة للاستثمار.

١٢- تبين أن آليات الاندماج والاكتساب في الشركات اليمنية في العاملة في محافظة عدن تُظهر تركيزًا على زيادة حجم السوق، واكتساب قدرات جديدة، وتحقيق وفورات الحجم والتكامل الضريبي والقضاء على المنافسة وزيادة الحصة السوقية.

١٣- تبين أن المنافسة في سوق المنتجات في الشركات اليمنية العاملة في محافظة عدن تعُّد محفزًا للشركات العاملة لتطوير منتجات جديدة ذات جودة عالية وأسعار مناسبة، ومواكبة التطورات الحديثة، وتحسين العمليات وتقليل التكاليف.

١٤- تبين وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لتطبيق آليات الحوكمة الداخلية بأبعادها المتمثلة بـ: (مجلس الإدارة، ولجنة التدقيق، ولجنة المكافآت، ولجنة التعيينات، والمراجعة الداخلية) في تحسين أداء شركات الأعمال اليمنية العاملة في محافظة عدن؛ إذ إن: (٦٥.٣٪) من التغيرات والتأثيرات، التي تعمل على تحسين أداء الشركات تعود إلى تطبيق آليات الحوكمة الداخلية مجتمعة معًا، وهناك علاقة ارتباط طردية قوية وذات دلالة إحصائية بين آليات الحوكمة الداخلية وتحسين أداء الشركات بلغت: (٠.٨٠٨)، وهذ يعني أنه كلما اهتمت الشركات بمجلس الإدارة، ولجنة التعيينات، والمراجعة الداخلية، ولجنة المكافآت، كلما تحسن أداؤها.

١٥- تبين وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لتطبيق آليات الحوكمة الخارجية بأبعادها المتمثلة بـ: (المراجعة الخارجية، والتشريعات والقوانين، والاندماج والاكتساب، والمنافسة في سوق المنتجات) في تحسين أداء شركات الأعمال اليمنية العاملة في محافظة عدن؛ إذ إن: (٥٦.٣٪) من التغيرات والتأثيرات التي تعمل على تحسين أداء الشركات تعود إلى تطبيق آليات الحوكمة الخارجية مجتمعة معًا، وهناك علاقة ارتباط طردية قوية وذات دلالة إحصائية بين آليات الحوكمة الخارجية وتحسين أداء الشركات بلغت: (٠.٧٥٠)، وهذ يعني أنه كلما التزمت الشركات بالتشريعات والقوانين، والمراجعة الخارجية، والمنافسة في سوق المنتجات، والاندماج والاكتساب، تحسن أداؤها.

١٦- تبين وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لتطبيق آليات الحوكمة في تحسين أداء شركات الأعمال اليمنية العاملة في محافظة عدن؛ إذ إن: (٦٣.٨٪) من التغيرات والتأثيرات التي تعمل على تحسين أداء الشركات تعود إلى آليات الحوكمة، وهناك علاقة ارتباط طردية قوية وذات دلالة إحصائية بين آليات الحوكمة وتحسين أداء الشركات بلغت: (٠.٧٩٩).

١٧- تبين وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في آراء القيادات الإدارية في شركات الأعمال اليمنية العاملة في محافظة عدن تجاه: (آليات الحوكمة، وتحسين أداء الشركات) تُعزى إلى العمر، ولمصلحة الفئات العمرية: (أقل من ٣٠ سنة) و: (من ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة).

١٨- تبين أنه لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في آراء القيادات الإدارية في شركات الأعمال اليمنية العاملة في محافظة عدن تجاه: (آليات الحوكمة، وتحسين أداء الشركات) تُعزى لتباينهم في الخصائص الشخصية والوظيفية المتمثلة بـ: (النوع، والمؤهل العلمي، وسنوات الخدمة في الشركة، والوظيفة الحاليَّة).

التوصيات:

استكمالًا للمتطلبات المنهجية واستنادًا إلى ما توصلنا إليه من نتائج، وجدت الباحثة من المناسب أن تقدم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تكون مفيدة لشركات الأعمال اليمنية العاملة في محافظة عدن، والمنظمات الأخرى ذات العلاقة وتتمثل هذه التوصيات بالآتي:

١- نظرًا لأهمية آليات الحوكمة في تحسين أداء الشركات، فإنه يتوجب على شركات الأعمال اليمنية العاملة في محافظة عدن الاهتمام بتطبيق آليات الحوكمة بما يسهم في تحسين أدائها.

٢- العمل على تعزيز آليات التواصل والتنسيق بين لجنة التدقيق والإدارة التنفيذية لضمان الاستجابة الفعالة لملاحظات اللجنة وتوصياتها.

٣- أهمية تعزيز آليات ضمان مبدأ العدالة والشفافية والمساواة في تقييم الموظفين لضمان تحقيق بيئة عمل أكثر إنصافًا لتحفيز الكفاءات وزيادة الثقة التنظيمية.

٤- العمل على تعزيز سلطة لجنة التعيينات في التعاون مع الشركات المتخصصة في التوظيف عند الحاجة لضمان الوصول إلى أفضل الكفاءات المتاحة، وتحسين جودة الاختيار ومواءمة الكفاءات مع الاحتياجات الإستراتيجية.

٥- ضرورة تطوير أدوات تقييم أداء الإدارات وتدريب المراجعين على منهجيات حديثة، وتعزيز دور المراجع الداخلي في تقييم نوعية الأداء في مختلف إدارات الشركة وتقديم توصيات أكثر تفصيلًا وقابلة للتنفيذ لتحقيق تحسينات ملموسة.

٦- يتوجب على المراجع الخارجي أن يتمتع بالاستقلالية والحيادية لتفعيل دوره في تقييم وتحسين فعالية نظم الرقابة الداخلية لضمان كفاءتها ومواكبتها للمعايير العالمية، وتحقيق حماية أفضل لأصول الشركة.

٧- تطوير الإطار القانوني والتنظيمي وذلك بتحديث وتطوير القوانين والتشريعات المنظمة لعمل الشركات، وخاصة قانون الشركات التجارية، لتتوافق مع أفضل ممارسات الحوكمة الدولية، بشكل دوري لضمان مواكبتها للتغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المحلية والعالمية وتعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية.

٨- العمل على تفعيل إنفاذ القوانين واللوائح القائمة، وتطبيقها بصرامة على الشركات كافة، لضمان الالتزام بمعايير الحوكمة، وإصدار قوانين ولوائح تنظم خاصة حوكمة الشركات، وتحديد مسؤوليات وصلاحيات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وحقوق المساهمين.

٩- أهمية تعزيز الاستثمار في عمليات الاستحواذ الإستراتيجية وذلك بتطوير استراتيجيات أكثر وضوحًا وفعالية لضمان تحقيق أقصى استفادة من عمليات الاندماج والاستحواذ، التي تركز على اكتساب التقنيات والخبرات لتعزيز النمو وتقليل التكاليف لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة.

١٠- العمل على وضع إستراتيجيات لخفض التكاليف وتحسين الكفاءة التشغيلية لمواجهة المنافسة، وجمع المعلومات عن المنافسين بشكل استباقي لتمكين الشركات من اتخاذ قرارات إستراتيجية أكثر فعالية والحفاظ على ميزتها التنافسية، مع الحفاظ على جودة المنتجات ومواكبة الاتجاهات الحديثة.

١١- إيجاد تسهيلات لاطلاع أعضاء مجلس الإدارة على المعلومات كافة اللازمة التي تخص الشركات في محافظة عدن، على أن يخضع مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين للمساءلة من المساهمين في اجتماعات الجمعية العمومية، لتوفير الحماية اللازمة للمستثمرين وتشجيعهم على الاستثمار.

١٢- العمل على تخصيص مبالغ سنوية لعمليات البحث والتطوير في مجالات أنشطتها المختلفة والعمل على دعم العاملين اصحاب الابتكارات وبراءات الاختراع، وإشراك العاملين في الشركات تقديم المقترحات لحل المشكلات التي يواجهونها، مع قياس درجة رضا العاملين بما يسهم في دعم الإنتاجية الفردية للعاملين.

١٣- أهمية اقتناء الشركات أحدث الأجهزة والآلات لمواكبة التطورات التكنولوجية لتشجع المنافسة في سوق المنتجات والعمل على وتحقيق وفورات الحجم وتحسين عملياتها الإنتاجية وتقليل التكاليف.

١٤- إجراء مزيد من الدراسات عن أثر تطبيق آليات الحوكمة في متغيرات أخرى غير تحسين الأداء وفي نوعية أخرى من الشركات.

جامعة عدن - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
المناقشة العلنية لأطروحة الدكتوراة الموسومة بـ:
أثر تطبيق آليات الحوكمة في تحسين أداء شركات الأعمال وفرص التطبيق في (اليمن)
دراسة ميدانية لعينة من شركات الأعمال العاملة في محافظة عدن
المقدمة من الباحثة هدى عارف علي حسين
لجنة المناقشة
الموافق 23

الباحثة:
هدى عارف علي حسين